أثرُ خلوِّ الجملةِ الفعليةِ المعطوفةِ على ذات الوجهيْنِ من الضميرِ العائدِ- في المعنى

إعداد: د. مصطفى محمد العجيلي •

المقدمـة

الضمير: هو أول المعارف، ولابد للجملة الخبرية من رابطٍ يربطها بالمبتدأ، طالما لم تكن هي نفس المبتدأ في المعنى[1]، والجملة: هي أساس إقامة اللغة، وهي النواةُ التي يبنى منها وبمجموعها مجموع نصي ما، وفي تحديد مفهوم الجملة تباينت وبرزت اتجاهات عدة للنحاة[2].

والجملة: تنقسم بحسب الخبر إلى صُغْرى، وكُبْرى، فالكبرى، هي: الإسميةُ التي خبرها جملةٌ، نحو: "**زيدٌ قامَ أبوهُ**"، و "**زيدٌ أبوهُ قائمٌ**"، وهذه الجملة تنقسم أيضا من حيث التركيب إلى: ذاتِ وجْهٍ، وذاتِ وجهَيْنِ، وسيأتي تفصيل ذلك، والصغرى، هي: المبنيةُ على المبتدأ[3]، وهذه الجملُ لابدَّ لها من رابط يربطها بالمبتدأ؛ لتمامِ المعنى الذي سيقت له كما ذكر ابن مالك[4] بمعنى: أنه لابد أن تكون الجملة الواقعة خبراً حاويةً معنى المبتدأ، بأن تكون لها اتصالا به، وهو ما يسلتزم وجود الرابط بين هذه الجملة الواقعة خبرًا والمبتدأ، فلو قلت: "الرجلُ قامَ زيدٌ" لا يصح أن تكون خبرا لانعدام الرابط، وإذا قلت: "**الرجلُ قامَ**

• قسم اللغة العربية وآدابها كلية الآداب/ الخمس

(1) همع الهوامع2/15.

(2) الجملة الفعلية، د. علي أبو المكارم ص22/ 23.

(3) مغني اللبيب2/437، 440.

(4) المفصَّل في صنعة الإعراب 82.

أبوهُ" صح؛ لوجود الرابط، وهو الضمير العائد، إذا لابد من رابط يربط الجملة الخبرية بالمبتدأ، حتى نعرف أن هذه الجملة حاوية له، وأنها وصف له؛ لأن الخبر في حقيقته وصف للمبتدأ، فإذا لم تكن مشتملة على شيء يربطها به، فإنها لا تكون وصفا له، وربط جملة الخبر بالمبتدأ يكون بإعادة المبتدأ بلفظه وهو أقواها نحو قوله تعالى:﴿القارعةُ مَا القارعةُ﴾[1]، أو بوجود ضمير المبتدأ، نحو: "الشجرةُ أزهارُهَا فوَّاحةٌ"، أو الإشارة إلى المبتدأ نحو:"محمدٌ ذلكَ الكريمُ" إلى غيرها من الروابط التي سيأتي تفصيل ذكرها [2].

مشكلة الدراسة: مفهوم الضمير وخلاف علماء النحو في عوده على الجملة المبدوءة باسم والمعطوفة على جملة ذات وجهين، وتبسيط الخلاف حول هذه المسألة

أهداف الدراسة :

*التعريف بمفهوم الضمير، وتقسيماته، وفائدته.

*التعريف بمعنى الجملة لدى النحاة ومفارقتها للكلام.

*بيان تقسيمات الجملة الاسمية بحسب خبرها.

*الوقوف على رأي النحاة في مسألة عود الضمير على الجملة المبدوءة باسم وأرجح الأقوال فيها المنهج المتبع في الدراسة:

المنهج الوصفي القائم على التحليل

المبحث الأول: مفهوم الضمير والجملة وتقسيماتهما عند النحاة

([1]) الآية 1 من سورة القارعة.

([2]) الفوائد الضيائية ص100.

أولاً – مفهوم الضمير وتقسيماته عند النحاة:

الضمير: هو أعرف المعارف، وحدُّه عند النحاة أنه: الاسم الجامد الذي يدل على متكلم، أو مخاطب، أو غائب[1]، نحو: "أنا، وأنتَ، وهيَ"، ويسمى الأول والثاني ضمير حضور، للالتزام بحضور صاحبه حال النطق به[2]، وهو مبني، وبذلك فهو لا يصغر، ولا يثنى ولا يجمع، وينقسم إلى عدة أقسام باعتبارات مختلفة: بحسب مدلوله من تكلم وخطاب وغيبة، وبحسب ظهوره في الكلام وعدمه، إلى بارز ومستتر[3].

وتسميته بالضمير بصريةٌ، وسمَّاه الكوفيون الكناية والمكنَّى، وإن اختلفا من جهة اللفظِ، فالمضمراتُ نوعٌ من المكنيَّات، فكلُّ مضمرٍ مكنيٍّ، وليس كلُّ مكنيٍّ مضمراً[4]، والإضمار ضرْبٌ من الإيجازِ واحترازٌ من الإلباسِ، والعلة في الحاجة إلى الضمير أن الجملة كلام مستقل فإذا قصدنا جعلها جزءا من الكلام فلا بد لها من رابط يربطها بالجزْءِ الآخر، ومنها الضمير، إذ هو الموضوع لهذا الغرض[5].

ولا بدَّ في الجملة الواقعةِ خبرًا أن تشتمل على رابطٍ يربطُ بينها وبين المبتدأِ الأول، حتى يستساغ التعبيرُ، ولا يكون الكلامُ مفكَّكًا، والضميرُ يعود إلى أقرب مذكورٍ في الكلامِ، ما لم يكن الأقربُ مضافا إليه، فيعود إلى المضافِ، وقد يعود إلى المضاف إليه إن كان

([1]) ينظر: شرح التسهيل118/1، والمحرر في النحو217/1 وما بعدها.

([2]) السابق

([3]) ينظر: شرح ابن عقيل88/1، وما بعدها، وجامع الدروس العربيةص124.

([4]) ينظر: الأصول114/2، وشرح الكتاب للسيرافي88/4، والنكت ص650، والتذييل والتكميل128/2.

([5]) ينظر: شرح الرضي 238/1.

هناك ما يعيّنُه، كقوله تعالى:﴿**كمثلِ الحمارِ يحملُ أسفارًا**﴾[1]، وقد يعود إلى البعيد بقرينة دالَّةٍ عليه كقوله تعالى:﴿**ءامنوا باللهِ ورسولهِ وأنفقوا مما جعلكُمْ مستخلفِينَ فيهِ**﴾[2].

قال ناظر الجيش:(لما كانت الجملةُ مفيدةٌ مستقلةٌ بنفسها لزِم أن يكون بينها وبين ما وقعت خبرا عنه ارتباطٌ؛ ليعلَم أنها خبرٌ عن ذلك المبتدأ...)[3].

ويكونُ الرابط واحدًا مما يأتي:

الضمير: وهو إما بارزٌ، أو مستترٌ، وقد يكون مقدرًا، نحو: "**التمرُ الكيلةُ بدينارٍ**"، و"**القمحُ الكيسُ بخمسين دينار**"[4].

2. اسمَ إشارة نحو: قوله تعالى:﴿**إنَّ السمعَ والبصرَ والفؤادَ كلُّ أولئكَ كان عنهُ مسؤولا**﴾[5]، فالرابط هنا بين المبتدأ وجملة الخبر اسم الإشارة[6].

3ـ إعادة المبتدأ بلفظه بقصد التفخيم[7]، نحو قوله تعالى: ﴿**فأصحابُ الميمنةِ ما أصحابُ الميمنةِ**﴾[8] أو التهويل، نحو قوله تعالى: ﴿**القارعةُ ما القارعةُ**﴾[9]، أو التحقير، نحو قوله تعالى: ﴿**وأصحابُ المشأمةِ ما أصحابُ المشأمةِ**﴾[1].

([1]) ينظر: الآية (5) من سورة الجمعة.

([2]) ينظر: الآية (7) من سورة الحديد.

([3]) تمهيد القواعد974/2.

([4]) ينظر: شرح التسهيل118/1، 119، ومغني اللبيب573/2، ومن نحو المباني إلى نحو المعاني ص99.

([5]) ينظر: الآية (36) من سورة الإسراء.

([6]) ينظر: مغني اللبيب573/2.

([7]) ينظر: السابق 573/2.

([8]) ينظر: الآية (8) من سورة الواقعة.

([9]) ينظر: الآية (1) من سورة القارعة.

4ـ إعادة المبتدأ بمعناه، نحو: "**السيفُ ما المهنَّدُ**"، و"**الأسدُ ما الغضنفرُ**"، و"**زيدٌ جاءنِي أبو عبد الله**"[2].

5ـ إعادة المبتدأ بلفظ أعمَّ منهِ، نحو: "**الأمانةُ نعمَ الصنيعُ**"، و"**الخيانةُ بئسَ الرذيلةَ**"[3].

6ـ **أن يقع بعد** جملة الخبر الخالية من الرابط جملة أخرى معطوفة عليها بـ"**الواو**"، وهو ما تفرد به هشام (ت 664هـ) وحده كما نقله صاحب المغني، مبنيا على أن الواو لمطلق الجمع أو بـ"**الفاء**"، أو بـ"**ثم**"، مع اشتمال الجملة المعطوفة على ضمير يعود على المبتدأ الأول، فيكتفى في الجملتين بالضمير الرابط الذي في الجملة الثانية[4].

فمثال الجملة المعطوفة بالواو: "**زيدٌ قامت هندٌ وأكرمَهَا**"، و"**الأولادُ. بدأتِ الدراسةُ واستعدُّوا لهَا**"، ومثال المعطوفة بالفاء: "**الطالبُ. تهيأتْ أسبابُ الدراسةِ فأقبلَ بكلِّ حماسٍ**"، ومثال المعطوفة بـ"ثم": "**الحفلُ. بدأتِ التلاوةُ ثمَّ توالتْ فقراتُهُ**"[5].

6 . **أن يقع بعد** الجملة الواقعة خبرا والخالية من الرابط أداة شرطٍ حذف جوابه لدلالة الخبر عليه، وبقي فعل الشرط مشتملا على ضمير يعود على المبتدأ، نحو: زيدٌ يقومُ عمرٌو إنْ قامَ"، و**المديرُ. يقفُ الطلابُ إنْ حضرْ**، ونحو: **المدربُ. يتهيأُ اللاعبون متى يصِلْ**[6].

([1]) ينظر: الآية (8) من سورة الواقعة.

([2]) ينظر: مغني اللبيب574/2.

([3]) ينظر: مغني اللبيب576/2، من نحو المباني إلى نحو المعاني ص99، 100.

([4]) ينظر: مغني اللبيب576/2.

([5]) ينظر: من نحو المباني إلى نحو المعاني ص 100.

([6]) ينظر: مغني اللبيب575/2.

فإن كانت الجملة الواقعة خبرا هي نفسُ المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط؛ لأنها ليست أجنبية عنه كي تحتاج إلى ما يربطها به، نحو: "**هُمْ رجالٌ مجاهدون**"، ونحو: "**نطْقِي اللهُ حسْبِي**"، فـ "**هُمْ**": ضمير الشأن في محل رفع مبتدأ أول، و "**رجَالٌ**" مبتدأ ثان، و"**مجاهدون**" خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ولا حاجة إلى رابط هنا؛ لأن الجملة المنطوق بها هي عين المبتدأ الأول[1]، ومنه قوله تعالى:﴿**قلْ هو اللهُ أحدٌ**﴾[2].

وبالإضافة إلى توافر شرط الرابط في الجملة الواقعة خبرًا، أجمع النحاة على توافر شرطين آخرين هما:

1 . ألاّ تكون الجملة ندائية، فلا يجوز أن نقول: "**خالدٌ يا أكرمَ الناسِ**"، على أن تكون جملة "**يا أكرمَ الناسِ**" خبراً عن "**خالدٍ**".

2 . ألاّ تكون الجملة الواقعة خبرا مبدوءة بأحد الأحرف التالية: لكنْ، وبلْ ، وحتَّى. وهنا سؤال يطرح نفسه، ما الذي يحتاج إلى رابطٍ من الكلام؟ وما الذي لا يحتاج؟.

عدد علماء النحو الأشياء التي تحتاج إلى رابطٍ من جمل الكلام فعدُّوها بأحد عشر موضعا.

الأول: الجملة المخبر بها[3]، نحو: "**زيدٌ اضربهُ**" ، و"**عمروٌ هلْ جاءَكَ؟**"

([1]) ينظر: تمهيد القواعد974/2، 75.

([2]) ينظر: الآية (1) من سورة الإخلاص.

([3]) ينظر: مغني اللبيب578/2.

الثاني: الجملةُ الموصوفُ بها، قال ابن هشام:(ولا يربطها إلاَّ الضميرُ) إما مذكورًا، نحو قوله تعالى:﴿**حتَّى تُنَزِّلَ علينَا كتابًا نقرؤُهُ**﴾[1]، أو مقدرًا ، وهو إما أن يكون مرفوعا كقول الشاعر:

إن يقتلوكَ فإن قتْلَكَ لم يكنْ * عاراً عليْكَ وربَّ قتْلٍ عارُ**

أي: هو عارٌ، أو منصوبا كقول الشاعر:

حميتُ حمَى تهامةَ بعد نجدٍ* وما شيءٌ حميتُ بمستباحِ**

أي: **حميتُهُ**، أو مجرورا كقوله تعالى:﴿**واتقوا يومًا لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئًا، ولا يقبلُ منها عدلٌ، ولا تنفعها شفاعةٌ، ولا هم ينصرون**﴾[2] على تقدير "**فيه**" في المواضع الأربعة[3].

الثالث: الجملة الموصول بها الأسماء، ولا رابط لها في الغالب إلا الضمير، إمَّا مذكورًا، نحو قوله تعالى:﴿**وفيهَا مَا تشتهِيهِ الأنفُسُ**﴾[4]، وإمَّا مقدرًا نحو قوله تعالى:﴿**ومَا عَمِلَتْهُ أيدِيهِمْ**﴾[5][6].

الرابع: الجملة الواقعةُ حالاً، ورابطها الواو أو الضمير أو بهما معا[7] نحو قوله تعالى:﴿**لا تقربُوا الصلاةَ وأنتُمْ سكَارَى**﴾[1]، أو الواو فقط، نحو قوله تعالى:﴿ **لئِنْ أكلَهُ الذِّئْبُ ونحنُ**

([1]) ينظر: الآية (93) من سورة الإسراء.

([2]) ينظر: الآية (48) من سورة البقرة.

([3]) ينظر: مغني اللبيب2/578.

([4]) ينظر: الآية (71) من سورة الزخرف.

([5]) ينظر: الآية (35) من سورة يس.

([6]) ينظر: مغني اللبيب2/579.

([7]) ينظر: الآية (8) من سورة الواقعة.

عُصْبَةٌ﴾[2]، أو الضمير فقط، نحو قوله تعالى:﴿**تَرَى الذينَ كذَبُوا على اللهِ وجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾**[3][4].

الخامس: الجملة المفسرة لعاملِ الاسمِ المشتغلِ عنه، نحو: "**زيدًا ضربتُهُ**" أو "ضربت أخاه"[5].

السادس: بدل البعض، ولا رابط له إلا الضميرُ ملفوظًا، نحو قوله تعالى:﴿**ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منْهُمْ﴾**[6] أو مقدرًا، نحو قوله تعالى:﴿**من استطاعَ إليهِ سبيلاً﴾**[7]، أي: منْهُمْ[8].

السابع: بدل الاشتمال، ولا رابط له إلا الضمير ملفوظا، نحو قوله تعالى: ﴿**يسألونَكَ عن الشهرِ الحرامِ قتالٍ فيهِ﴾**[9]، أو مقدرا، نحو قوله تعالى:﴿**قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ النَّارِ﴾**[10]، أي: فيه[11].

([1]) ينظر: الآية (43) من سورة النساء.

([2]) ينظر: الآية (14) من سورة يوسف.

([3]) ينظر: الآية (60) من سورة الزمر.

([4]) ينظر: مغني اللبيب580/2

([5]) ينظر: السابق 581/2.

([6]) ينظر: الآية (71) من سورة المائدة.

([7]) ينظر: الآية (97) من سورة آل عمران.

([8]) ينظر: مغني اللبيب582/2.

([9]) ينظر: الآية (217) من سورة البقرة.

([10]) ينظر: شرح الألفية لابن جابرالأندلسي41/1.

([11]) ينظر: مغني اللبيب582/2.

الثامن: جملة معمول الصفة المشبهة، ولا يربطها أيضا إلا الضمير لفظا، نحو: "**زيدٌ حسنٌ وجهَهُ**" أو تقديرا، نحو: "**زيدٌ حسنٌ وجهًا**" أي: منه[1].

التاسع: جملة جواب الشرط المرفوع بالابتداء، ورابطهُ الضمير إمَّا لفظًا نحو قوله تعالى:﴿**فمن يكفرْ بعدُ منكُمْ فإنِّي أعذِّبُهُ**﴾[2]، أو مقدراً أو منوبًا عنه نحو قوله تعالى:﴿**فمنْ فرضَ فيهنَّ الحجَّ فلاَ رفثَ ولاَ فسُوقَ ولا جدَالَ في الحّجِّ**﴾[3][4].

العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بدَّ لهما من ارتباط، إمَّا بعاطف، نحو: "**قامَ وقعدَ أخواك**"، أو عملِ أولهِمَا في ثانيهما، نحو قوله تعالى:﴿**وأنهُ كان يقول سفيهُنَا على الله شطَطًا، وأنَّهُمْ ظنُّوا كمَا ظننتُمْ أنْ لنْ يبعثَ اللهُ أحدًا**﴾[5]، أو كون ثانيهما جوابًا للأول، إمَّا جواب الشرط، نحو قوله تعالى:﴿**تعَالَوْا يستغفرْ لكمْ رسولُ اللهِ**﴾[6]، أو جواب السؤال، نحو قوله تعالى:﴿**يستفتونَكَ قلِ اللهُ يفتِيكُمْ في الكلالَةِ**﴾[7][8].

الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأُوَل ورابطها الضمير الملفوظ به، نحو: "**جاءَ زيدٌ نفسُهُ**" و"**الزيدان كلاهُمَا**" و"**القومُ كلهُمْ**"[9].

([1]) ينظر: السابق 582/2.

([2]) ينظر: الآية (215) من سورة المائدة.

([3]) ينظر: الآية (197) من سورة البقرة.

([4]) ينظر: مغني اللبيب583/2.

([5]) ينظر: الآية (4) من سورة الجن.

([6]) ينظر: الآية (5) من سورة المنافقين.

([7]) ينظر: الآية(176) من سورة النساء.

([8]) ينظر: مغني اللبيب584/2.

([9]) ينظر: السابق 586/2.

هذه بإيجاز مواقع احتياج الضمير لربط جملة الخبر بجملة المبتدأ، ولعل تحديد هذه المواضع يقودنا إلى خلاف من نوع آخر وقع بين العلماء ألا وهو خلافهم في تحديد مفهوم الجملة ، ومفارقتها للكلام عندهم.

ثانيا– مفهوم الجملة والكلام والفرق بينهما عند النحاة.

في تحديد مفهوم الجملة برزت اتجاهات عدة للنحاة من أهمها اتجاهين[1]: اتجاه وحَّد بين مفهوم الجملة والكلام، ومن أبرز نحاة هذا الاتجاه ابن جني[2]، والزمخشري[3]، فالجملة عندهما هي: "اللفظُ الدالُّ على معنىً تامٍّ يحسنُ السكوتُ عليهِ"، واتجاه فرَّقَ أصحابه بين الجملة والكلام على اعتبار أن مفهوم الجملة عندهم أوسع دلالةً من مفهوم الكلام، فهي عندهم: "ما تضمَّنَ جُزأيْنِ لعواملِ الأسماءِ تسلَّطَ على لفظهِمَا أو لفظِ أحدهِمَا"[4]، أي: "المركب الإسنادي" سواءٌ أفادَ فائدةً تامَّةً يحسنُ السكوتُ عليها أمْ لم يفدْ، وهذانِ الاتجاهان هما من أبرز الاتجاهات في تحديد مفهوم الجملة، وبينهما عموم وخصوص لا يسع المجال لذكره.

إن مفهوم الجملة عند قدامى النحويين كان ملتبسًا بمفهومِ الكلامِ، وهذا المصطلح يبدو **أن الراجح** فيه استحداثه بعد زمن **الخليل (ت170هـ)، وسيبويه** (ت180هـ)؛ لخلوِّ الكتاب من مصطلح الجملةِ، ولعل أول من استخدم مصطلح الجملةِ من العلماء هو **الفراءُ(ت207هـ)**، فقد ورد في كتابه معاني القرآن هذا المصطلح ثلاثَ مراتٍ[5]، ثم تلاه

([1]) الجملة الفعلية، د. علي أبو المكارم ص22/ 23.

([2]) الخصائص17/1.

([3]) شرح المفصل لابن يعيش47/1.

([4]) همع الهوامع96/1.

([5]) ينظر: معاني القرآن195/2، 333/2، 387/2.

المبرد(ت285هـ)، عند حديثه عن الفاعل[1]، فمصطلح **الجملة** بدأ شيوعه في مطلع القرن الرابع الهجري، إذ استخدمه ابن السراج (ت316هـ) حين قال:"والجملُ المفيدةُ على ضربين: إما فعلٌ وفاعلٌ، وإما مبتدأٌ وخبرٌ، أما الجملةُ التي هي مركبةٌ من فعلٍ وفاعلٍ فنحو قولك: **زيدٌ ضربتُهُ، وعمرو لقيتُ أخَاهُ، وبكرٌ قامَ أبوهُ**، وأما الجملةُ التِي هي مركبةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، فقولك: **زيدٌ أبوهُ منطلقٌ**"[2]، أما من تقدموا عنه فلا يكادون يلتفتون إلى ذلك، ومنهم **الزجاجي (ت337هـ)** من خلال كتابه **(الجمل)**، فمع التسمية لا نرى أثرًا في الكتاب للجملةِ، ويبدوا أنَّ التسميةَ ذاتُ علاقةٍ بأصولِ الجُمَلِ وقواعدِها العامَّةِ[3].

وذكر **ابن جني** (ت392هـ) تعريفا للكلام فقال: "أمَّا الكلامُ فكلُّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسهِ، مفيدٌ لمعناهُ، وهو الذِي يسمِّيهِ النحويون الجُمَل نحو: **زيدٌ أخُوكَ، وقامَ محمدٌ، وضُرِب سعِيدٌ**، فكُلُّ لفظٍ استقلَّ بنفسهِ وجنيْتَ منه تمرةَ معناهُ فهوَ كلامٌ"[4].

ولعلَّ جهدَ عبد القاهر **الجرجاني** (ت474هـ) كان مكمِّلاً لما بدأه ابن **جني (ت392هـ)**، فأبرز من خلال مصنفاته المعاني التركيبية، وذلك من خلال المصطلحات الجديدة التي ابتكرها كمصطلحيْ النظْمِ والتعْلِيقِ[5]، فهو يرى أن الفصاحةَ في ألفاظِ التراكيبِ، وسمَّى تلك العلاقةَ بالنَّظْمِ، والنَّظْمُ يقومُ على معرفةِ النحوِ وما نشأَ عنهُ [6].

([1]) ينظر: المقتضب 8/1.

([2]) أصول النحو64/1.

([3]) ينظر: كتاب الجمل للزجاجي فهارس.

([4]) الخصائص17/1، وينظر: المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص 12.

([5]) ينظر: مقدمة دلائل الاعجاز13/1.وما بعدها ، والجملة الدنيا والموسعة في كتاب سيبويه 6.

([6]) دلائل الإعجاز 63.

إلا أن الذي عليه جمهور النحاة أن الكلامَ والجملةَ **مختلفان**، فإن شرطَ الكلامِ الفائدةُ، ولا يشترط ذلك في الجملةِ، وإنما شرطها الإسنادُ فقط، فهي أعمُّ من الكلامِ، إذ كل كلامٍ مفيدٌ، وليس كل جملةٍ مفيدةٍ[1].

ثالثا– تقاسيم الجملة.

نظر نحاة العرب إلى الجملة العربية في تقسيماتها إلى عناصرها المكونة لها، ومن خلال أدائها النحوي، وهي عندهم تنقسم إلى صدر، أي: . بما صُدِّرت به الجملة من اسم أو فعل . وخبر، وبحسب الموقع الإعرابي، وموضع هذا البحث الجملة بحسب خبرها[2]، فالخبر هو المجرد من العوامل اللفظية الفعلية وما شابهها المسند إلى مبتدأ، وهو محل الفائدة[3] فمن حيث صدرها تنقسم الجملة بحسب ما تبتدأ به من اسم، أو فعل، ولا اعتداد بالحروف وما يتتبعها في تنويع الجملة، إلا إذا كان الحرف مصدريا، فهو مع ما دخل عليه مصدر مؤول، ومن هذا المنظور تنقسم الجملة إلى اسمية وفعلية باتفاق، وأضاف بعض النحاة الجملة الظرفية نحو:" خالدٌ في الدارِ " [4]، ومنهم من أضاف الجملة الشرطية نحو: "بكرٌ إن تعطهِ يشكرَكَ" [5]، أما من حيث الخبر فقد ورد عن النحاة العرب تقسيمهم للجملة بالجملة الصغرى والجملة الكبرى[6].

فالصُّغْرَى: هي المبنية من المبتدأ والخبر المفرد، أي: الجملة التي تتكون من مبتدأ خبرهِ اسمٍ، وفعل وفاعله.

([1]) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها 10 وما بعدها.

([2]) ينظر: الجملة العربية د. إبراهيم بركات26/1.

([3]) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد949/1.

([4]) ينظر المفصل في صنعة الإعراب ص24، والتسهيل ص49، ومغني اللبيب239، والإقليد316/1.

([5]) ينظر: الجملة العربية د. إبراهيم بركات 21/1.

([6]) ينظر: مغني اللبيب437/2.

أما الكبرى: فهي الجملة الاسمية التي يكون خبرها جملة، وتتساوى في ذلك الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وهذه الكبرى تنقسم أيضا إلى قسمين:

ذات وجه، وهي: الجملة الاسمية التي يكون خبرها جملة اسمية، نحو:" المهذَّبُ أخلاقُهُ حميدةٌ" فـ "أخلاقهُ حميدةٌ" في محل رفع خبر المبتدأ المتقدم، وهو "المهذَّبُ"، فخبرها جملة من نوعها.

وذات وجهين هي: الجملة الاسمية ذات الخبر الجملة الفعلية، أي: اسمية الصدر، فعلية العجُزِ، نحو: "الصادقُ يحترمهُ الناسُ" فـ" يحترمهُ الناسُ" جملة فعلية وقعت خبرا للمبتدأ "الصادقُ"[1].

وتقع جملة الخبر خبراً لمبتدأ أو لفعل ناقص أو لحرف مشبه بالفعل، وتكون جملة فعلية لإفادة معنى الحدوث[2]، نحو قول الشاعر:

العينُ تُبدي الحبَّ والبغضا***وتُظهر الإبرامَ والنقضا[3]

وتكون اسمية لإفادة معنى الثبوت، نحو قوله تعالى:﴿أولئكَ لهم مغفرةٌ ولهمْ أجرٌ كبيرٌ﴾[4]، ويمتنع أن تكون اسمية إذا كانت خبرا لأفعال المقاربة أو الشروع، ولا فرق بالإخبار بين الجملة المثبتة والجملة المنفية في الجواز، نحو قوله تعالى:﴿اللهُ لاَ إلهَ إلاَّ هوَ الحيُّ القيومُ﴾[5] ولا فرق بأن يكون فعل الجملة المخبر بها ماضيا أو مضارعا إلا أن

([1]) ينظر: مغني اللبيب440/2.

([2]) ينظر: من نحو المباني إلى نحو المعاني ص469

([3]) ينظر: البيت في دلائل الإعجاز ص 108.

([4]) ينظر: الآية 11 من سورة هود.

([5]) ينظر: الآية 255 من سورة البقرة

يكون الخبر محصورا، فإذا حصر وجب أن يكون مضارعا، فلا يصح نحو: "ما زيدٌ إلاَّ قامَ"، والصواب :"ما زيدٌ إلاَّ يقومُ"[1].

المبحث الثاني: الخلاف في مسألة عود الضمير على الجملة المبدوءة باسم، والمعطوفة على جملةٍ ذاتِ وجهين

أولاً – عود الضمير على متأخر وفائدته.

ضمير الغيبة لابد له من مرجع؛ ليتم الربط بين أجزاء الكلام، فلا يبدو مفككا؛ وليكتمل معناه، وتتحق الفائدة المرجوة منه.

وهذا الضمير إما أن يعود إلى اسم سبقه في الكلام، نحو: "**الكتابَ أخذتهُ**"، وإما أن يعود إلى متأخر عنه لفظا، متقدمٌ عليه رتبة، أي: بحسب الأصل، نحو: "**أخذَ كتابَهُ محمدٌ**"، فالهاء مرجعها لـ"محمد" المتأخر لفظا، وهو في نية التقديم؛ لأنه فاعل، وإما أن يعود إلى مذكور قبله معنى لا لفظا، نحو: "**اجتهدْ يكنْ خيراً لك**"، أي: الاجتهادُ، فالضمير يعود إليه من مفهوم "اجتهدْ"، وإما أن يعود إلى غير مذكور لا لفظا ولا معنى إن كان سياق الكلام يعيّنه كقوله تعالى:﴿واستوتْ على الجوديّ﴾[2]، أي: سفينة نوح المعلومة من المقام[3].

والجملة المعطوفة هي : جملة لا حقة بمعنى جملة أخرى متقدمة لوجود مناسبة جامعة بينهما، والأصل أن تعطف الاسمية على الاسمية، والفعلية على الفعلية، والشرطية على الشرطية والخبرية على الخبرية، والإنشائية على الإنشائية، ليتم التجانس بين اللفظ والمعنى، غير أن العطف لما كان أمرًا معنويا خالصا لم يعول عليه في الاعتماد الشكلي

(1) ينظر: أصول النحو لابن السراج299/1.

(2) ينظر: الآية (44) من سورة هود.

(3) ينظر: ينظر توضيح المقاصد والمسالك359/1، وارتشاف الضرب462/1.

والتماثل بين الجمل المعطوفة، فقد نجد تشابها في الشكل بين الجملتين ثم نجد عطف إحداهما على الأخرى لا مساغ له.

قال الجرجاني: "اعلم أنه كما يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه أو النظير أو النقيض للخبر الأول، فلو قلت: "زيدٌ طويلُ القامةِ وعمروٌ شاعرٌ" كان خُلْفا؛ لأنه لا مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر، وإنما يجب أن يقال:" زيدٌ كاتبٌ وعمروٌ شاعرٌ"[1].

ثانياً– ما نقل عن قدامى النحاة في مسألة عود الضمير:

هذه المسألة ذكرها سيبويه (ت180هـ) وعنْوَنَ لها بقوله: "هذا بابٌ يحملُ فيه الاسمُ على اسمٍ مبنيٍّ عليهِ الفعلُ مرةً، ويحملُ مرةً أخرى على اسمٍ مبنيٍّ على الفعلِ أي ذلك فعلتَ جازَ"...**ثم قال:** "فإن حمَلتَهُ على الاسم الذي بُنِيَ عليه الفعلُ كان بمنزلتِهِ إذا بنيْتَ عليه الفعلُ مبتدأً، يجوزُ فيه ما يجوزُ فيه إذا قلتَ: **زيدٌ لقيتُهُ،** وإن حَمَلْتَهُ على الذي بُنِيَ على الفعل اختيرَ فيه النصبُ كما اختيرَ فيما قبلهُ، وجازَ فيه ما جاز في الذي قبله، وذلك قولك: **عمرٌو لقيتُهُ وزيدٌ كلمتُهُ،** إن حمَلْتَ الكلامَ على الأولِ، وإن حمَلْتَهُ على الآخرِ قلتَ: **عمرٌو لقيتُهُ وزيداً كلمتُهُ،** ومثل ذلك قولك: **زيدٌ لقيتُ أبَاهُ وعمرًا مررتُ بهِ،** إن حَمَلْتَهُ على الأبِ نصبت، وإن حملْتَهُ على الأولِ رفعتَ، والدليلُ على أنَّ الرفعَ والنصبَ جائزٌ كلاهُمَا أنَّك تقول: **زيدٌ لقيتُ أباهُ وعمراً،** إن أردتَ أنَّكَ لقيتَ عمراً والأبِ، وإن زعمتَ أنكَ لقيتَ أبَا عمرو ولم تَلْقَهُ رفعتَ، ومثل ذلك: **زيدٌ لقيتُهُ وعمروٌ،** إنْ شئتَ رفعتَ وإنْ شئتَ قلتَ: **زيدٌ لقيتهُ وعمرًا،** وتقول أيضاً: **زيدٌ ألقاهُ وعمراً، وعمرٌو،** فهذا يُقَوِّى أنكّ بالخيارِ فى الوجهَيْنِ"[2].

([1]) ينظر: دلائل الإعجاز ص158.

([2]) الكتاب1/91.

ولم يُجوِّز الأخفش (ت211هـ) **(زيدٌ ضربتُهُ وعمرًا كلمتُهُ)**؛ لأنَّ **(ضربتُهُ)** له موضعٌ من الإعرابِ، و**(عمرًا كلمتُهُ)** لا موضعَ له من الإعرابِ، وهذا بخلافِ قولك: **(لقيتُ زيدًا، وعمرًا كلمتُهُ)** فإنهُ يُختارُ فيه النصبُ؛ لاتفاقِ الجملتيْنِ، وحسَّنَ هذا القول المبرد، وقال: "هذا القولُ حسنٌ، وهو القياسُ"[1].

وقد أنكر الزيادي (ت249هـ) وغيره من النحويين على سيبويه عدم تصحيحه للمثال، وهذا ما أشار إليه السيرافي في شرحه للكتاب بنصٍّ مشابهٍ لما نقله المعترضون[2] فقال: "فإن جعلتَ في: **(عمرو كلمتُهُ)** ما يعود إلى **(زيدٍ)** جاز حينئذ ما **قال سيبويه** من الوجهين جميعًا، وذلك قولك: **زيدٌ لقيتُهُ وعمرٌو كلمتُهُ عندَهُ**، فتجعلُ الهاء في **(عندَهُ)** عائدةً إلى **(زيدٍ)** أو في **(كلمتُهُ)**، وتجعلُ الأخرى عائدةً إلى **(عمرو)**؛ لأنكَ في هذا الوجه إذا عطفت **عمرٌو كلمتُهُ عندَهُ** على **(لقيتُهُ)** الذي هو خبرُ **(زيدٍ)** جاز، وصار خبرًا له أيضًا، ألا ترى أنك تقول: **زيدٌ عمرٌو كلمتُهُ عندَهَ**، فتصير الجملة خبرا لـ**(زيد)**..." ثم قال: "وأظنُّ سيبويه إنما أرادَ ذلك إذْ جعلَ في الجملةِ الثانيةِ ضميرًا يعود إلى **(زيدٍ)**، واشتَغَلَ بأنْ أَرَانَا جوازَ ردِّ الجملة الثانية إلى المبتدأ مرَّةً، وإلى المفعولِ مرَّةً، ولم يشتغلْ بتصحيحِ المسألةِ"[3].

وقد **ردَّ المبردُ** (ت285هـ) على سيبويه فقال :"لا يصحُّ أن يعطفَ على الخبرِ إلاَّ ما جازَ أن يكون خبرًا، والمعطوفُ فيما ذَكَرَ لا يصلحُ أن يكون خبرًا عن **(زيدٍ)**؛ لخُلْوِهِ من الضميرِ العائدِ إلى **(زيدٍ)**"[4].

([1]) الانتصار 60.

([2]) ينظر: الانتصار 59، 60، وشرح الكتاب للسيرافي130/3، والنكت 319/1، وما بعدها.

([3]) ينظر: شرح الكتاب السيرافي130/3.

([4]) ينظر: الانتصار 60، والمحَصَّل في شرح المفصَّل لِلُّورَقِي 57.

وساوى ابن الورَّاقِ (ت325هـ) بين الوجهين: النصبُ والرفعُ في **(عمرو)**، وعلَّلَ لاعتدالِ الوجهين لبدئِنَا بالاسمِ في أوَّلِ الكلامِ وشغْلِ الفعلِ بالضَّمِّ، وإن قدَّرْنَا ما بعد الواو كأنه معطوفٌ على الهاءِ اختيرَ النصبُ في **(عمرو)**؛ ليكون ما بعد الواو الفعلُ، كما أنَّ المضمرَ محمولٌ على الفعلِ، فإن قدَّرْتَ ما بعد الواوِ اسمًا مبتدأً بمنزلةِ المعطوفِ عليهِ رفعتَ، واختيرَ الرفعُ[1].

وعلَّل **الفارسي (ت377هـ)** ذلك فقال: "لمَّا كان إعرابُ هذه الجملةِ غيرُ ظاهرٍ في اللفظِ صارتْ بمنزلةِ مالا موضعَ لهُ من الإعرابِ أصلاً، فلا يمتنعُ أن يعطفَ عليهَا مالاَ موضعَ له من الإعراب..." **ثم تساءل فقال:** "ألاَ ترى أنَّ اسم الفاعلِ فيهِ ضميرٌ لكنَّهُ لمَّا كان غيرُ ظاهرٍ لم يكن له حُكْمٌ؛ ولذلك ثُنِّيَ وجمِعَ كسائرِ الأسماءِ التي لا ضميرَ فيهَا، ولو كان له حكمٌ؛ لكانَ جملةً لا مفردًا، ولجازَ أن توصَلَ به الموصولاتُ، وإذا لم يكن له حكمٌ؛ لعدمِ ظهورهِ، فكذلكَ ما نحنُ فيه"[2]، واختار أبو علي الرفعَ في مثلِ هذه، فتكونُ معطوفةً على الكبرى فرارًا من هذا الإشكالِ مع أنَّ سيبويه سوَّى بينَهُمَا[3].

وأجاز ابن **جني** (ت392هـ) خُلُوَّ الجملةِ الواقعةِ خبرًا من الضميرِ الرابطِ باستشهاده بقول ضَيْغم الأَسَديّ في جوازِ ارتفاعِ الاسمِ بعد **(إذا)** الزمانيةِ بالابتداءِ حيث قال:

إذَا هو لمْ يخَفْنَى في ابنِ عميّ*وإن لمْ ألقَهُ الرجلُ الظلومُ**

قال ابن جني (ت392هـ):"**وفيهِ** دليلٌ آخرُ على جوازِ خلوِّ الجملةِ الجاريةِ خبرًا عنِ المبتدأِ من ضميرٍ يعودُ إليهِ منهَا، ألا ترى أنَّ قوله: **لمْ يخفْنِي الرجلُ الظلومُ** ليس فيهِ عائدٌ على **(هُوَ)** من قوله: **إذَا هوَ**"[4].

([1]) ينظر: علل النحو 312.

([2]) المسائل البصريات213/1، 214.

([3]) ينظر: الكتاب91/1، وشرح الكتاب للسيرافي129/3، 130.

([4]) الخصائص106/1. باب في تقاود السماع وتقارعِ الانتزاعِ.

قال الزمخشري (ت538هـ): "فأمَّا إذا قلت: زيدٌ لقيتُ أباهُ وعمرًا مررتُ بهِ، ذهَبَ التفاضُلُ بين رفعِ عمروٍ ونصبهِ؛ لأنَّ الجملةَ الأولى ذاتُ وجهَيْنِ"[1].

ففي قول الزمخشري:**(زيدٌ لقيتُ أبَاهُ)** فالجملة اسمية كبرى مشتملة على جملة فعلية صغرى وهي الخبر، فهي إذن ذات وجهين، إن نُظِرَ إلى الكبرى بأسرها فهي اسمية؛ لأن صدرها اسم، وكان العطف عليها بالرفع؛ ليعطف جملةً اسميةً على مثلها، فيحصلَ هنا التشاكل، وإن نُظِر إلى الصغرى الفعلية اختير النصبُ في المعطوف؛ ليعطِفَ جملةً فعليةً على مثلها، فيتساوى الأمرانِ؛ لِتَسَاوِي الوجهين، وأن الزمخشري لم يعتن بتصويب المثال، ونقل عن سيبويه المثال كما هو[2].

ثالثا– ما نُقِل عن النحاة المتأخرين في مسألة عود الضمير:

قوّى العكبري (ت616هـ) وجه الرفعِ في الجملةِ المعطوفةِ فقال: "يريد بقولك: **لقيتُ أبَاهُ،** فيهِ مرفوعٌ ومنصوبٌ، فـ(التاءُ) مرفوعةٌ، و**(أبَاهُ)** منصوبٌ، فقد تعدَّتِ الوجوهُ المعطوفُ عليها في الجملةِ الأولى، وإذا تردَّدَ ذلك فيها لم يقوَ إلاَّ الرفعُ في **(عمرٍو)**، ولا النصبُ بسبَبِ العطفِ؛ لأنَّ المعطوفَ عليهِ غيرُ متعيَّنٍ، فتساوَى الأمرانِ"، **وهذا النقلُ للعكبري** نقله صاحب المحصل وردَّ عليهِ بقوله: "وأمَّا قولُ شيخِنَا: إنَّ في الأولى مرفوعًا ومنصوبًا فلا اعتبارَ بهِ؛ لأنَّ الجملةَ لا تعطفُ على المفردِ بل على الجملةِ، وكأنَّ الشيخَ عدَلَ إلى هذا لاعتراضُ يَرِدُ هنا[3]، ونقله اللُّورقي[4].

وقال بعضهم إن جوازَ عطفِ الجملةِ الأخيرةِ وإن لم يكن فيها ضميرٌ يعودُ إلى المبتدأِ الأولِ على خبرِهِ، وهو **(لقيتُ أبَاهُ)**، كما جازَ عطفُ **(زيدٌ ضربتُهُ وعمرًا)**، فعطفتَ **(عمرًا)**

([1]) المفصَّل في صنعة الإعراب 82.

([2]) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف409/1. بتصرف

([3]) ينظر :المحَصَّل في شرح المفصَّل لِلُّورَقِي 57.

([4]) المحَصَّل في شرح المفصَّل لِلُّورَقِي 56.

على (**الهاءِ**) في (**ضربتُهُ**)، ولو حلَّ (**عمرٌو**) محلَّ (**الهاءِ**) لم يجزْ، وإذا جاز هذا في المفردِ فهو في الجملةِ أجْوَزُ؛ لأنهَا مستقلةٌ بنفسهَا، أعني الجملةَ المعطوفةَ، فلا يلزمُ أن تدخلَ بالعطفِ في حُكْمِ الأولى، وإنما عادلتَهَا بهَا فقط، وقالوا: "إنَّ هذا التأويلَ أقوَى من تقديرِ ضميرٍ في الجملةِ المعطوفة؛ إذ لا دليلَ عليهِ لا من لفظٍ ولا معنًى"[1].

ونقل اللُّورقِيُّ(ت661هـ) عن **السخاوي** (ت643هـ) أن قول الزمخشري: "**لأنَّ الجملةَ الأولَى ذاتُ وجهيْنِ**" **مُوهِمٌ** أنها مرةً اسميةً، ومرَّةً فعليةً، حتى تكون ذاتُ وجهيْنِ، وهو ليسَ كذلك، وإنما المرادُ هنا أنَّهَا في العطفِ على وجهيْنِ" [2].

وغلَّط الشلوبين (ت645هـ) سيبويه ومن تبعه كالفارسي حيث قال: "ومسألةُ سيبويه في هذا دونَ ضميرٍ غَلِطَ فيهَا، وغَلَطُ الفارسي من غَلَطِهِ[3].

وفي تبسيط هذه المسألة قال ابن يعيش(ت646هـ):" فإذا قلت: "زيدٌ لقيتُهُ، ففيه جملتان، إحداهما اسمية، وهي الجملة الكبرى التي هي المبتدأ والخبر، وهي: "زيدٌ لقيتُهُ" بكمالها، والثانية فعلية، وهي الخبر الذي هو "لقيتُهُ"، وهي الجملة الصغرى، فالجملة الأولى لا محل لها من الإعراب؛ لأنها لم تقع موقع المفرد، والجملة الثانية لها موضع من الإعراب ؛ لأنها وقعت موقع المفرد الذي هو الخبر في "زيدٌ قائمٌ" وشبهه، وإذا تقرر ذلك فأنت إذا قلت: "زيدٌ لقيتُهُ، وعمروٌ كلمتُهُ" كنت في عمرو بالخيار، إن شئت رفعتَهُ، وإن شئت نصبتَهُ؛ لأنه قد تقدمه جملتان، إحداهما اسمية، وهي: "زيدٌ لقيتُهُ" بكمالها، والثانية قولك: "لقيتُهُ" فإن عطفت على الجملة الاسمية رفعت عمرا؛ لأن صدر الجملة اسمٌ، وإن عطفت على الجملة التي هي: " لقيتُهُ " نصبت؛ لأن صدر الجملة فعل[4]، وليس إحداهما أولى

([1]) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف 409/1، 410.

([2]) ينظر: اعتراضات اللُّورقِي على الزمخشري رسالة علمية للباحث د. مصطفى العجيلي، كلية الآداب جامعة المنصورة، إشراف: د. إبراهيم بركات، 2017م

([3]) ينظر: حواشي المفصَّل للشلوبين 170، 171.

([4]) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي128/3، والنكت ص224.

من الأخرى وهذا معنى قوله – أي الزمخشري–: "ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه، **وفي إشارة منه إلى هذا الإشكال قال:** "وهذا موضع فيه إشكال، وذلك أنك إذا قلت: **زيدٌ لقيتُهُ وعمرٌو كلمتُهُ**، لم يجزْ حَمْلُ **عمرٌو كلمتُهُ** على **(لقيتُهُ)**، وذلك؛ لأنَّ **(لقيتُهُ)** جملةً لها موضعٌ من الإعراب، ألا ترى أنك تقول: **زيدٌ قائمٌ**، فيقعُ موقعَهَا اسمٌ واحدٌ، وهو خبر **(زيدٍ)**، فكلُّ شيءٍ عُطِفَ عليها صار في حُكْمِهَا خبرا لـ**(زيد)**، وأنت لو جعلت: "**عمرًا ضربتُهُ**" خبرًا عن (زيدٍ) لم يجز؛ لخلوِّهِ من العائد إلى (زيدٍ)، إذ الهاءُ في **(ضربتُهُ)** إنما تعودُ إلى (عمرٍو)، فإن جئت بعائدٍ فيهَا فقلت: "**زيدٌ لقيتُهُ وعمرًا ضربتُهُ عندهُ**" جازتِ المسألة، فالهاء في ضربته تعود إلى عمرو، والهاء في عنده تعود إلى زيدٍ، ثم قال، والكلام لابن يعيش: ولا شك أنه لم يذكر ذلك أي: الإتيان بضمير يعود إلى زيد بعد الجملة الواقعة خبرا ليتم الربط لأنه معلوم من السياق، فلم يحتج إلى التعرض له "[1].

من خلال النقول السابقة يتضح التباين في الآراء بين علماء النحو في هذه المسألة، وفي اعتمادهم على الضمير العائد لإزالة اللبس وترجيح أحد الوجهين حال العطف في إعراب جملة الخبر، وأن المناسبة المسوغة لعطف الجملة على الجملة يجب أن تكون في المسند والمسند إليه في الجملتين، وهذا إجماع، ويجب أن تكون في المتعلقات أيضا وهذا رأي الجمهور[2].

وهذه المناسبة التوافقية الجامعة بين الجمل المعطوفة لا تتكشف إلا بإعمال الذهن في معاني هذه الجمل، ومتابعة علاقتها السياقية الظاهرة منها والخفية، وقد تدل النظرة السريعة العجلى على خلاف ما يثبته التأمل والتبصر[3].

([1]) شرح المفصَّل لابن يعيش79/2.

([2]) ينظر: من نحو المباني إلى نحو المعاني ص539.

([3]) ينظر: دلالات التراكيب ص350.

خاتمة

هذا البحث المتواضع في مسألة عود الضمير وأهميته في تحديد المعاني وتقرير أحكام الجملة الواقعة خبرا والمعطوفة على جملة اسمية قصد فيه الباحث الوقوف على حقيقة الضمير، ومتى يجب الإتيان به لغرض الربط بين أجزاء الكلام، وحقيقة الجملة الخبرية المعطوفة المحتاجة إلى ضمير يربطها بجملة المبتدأ، والخلاف النحوي في هذه المسألة بين علماء النحو قديما وحديثا، وكيفية المقاربة بين نصوصهم ونقولهم لتبسيط هذا الاختلاف.

أهم النتائج:

أن خلو الجملة المعطوفة من العائد جائز في كلامهم ومنقول عنهم.

أن الدارس لكتاب سيبويه يحتم عليه النظرة المتأنية في نصوصه فهو كتاب إجمال لا كتاب تفصيل، فقد تدل النظرة العُجْلى على خلاف ما يثبته التعقل والتبصر.

أن سيبويه حدَّدَ كلامه بتوضيح جواز الوجهين حالَ العطفِ، ولم يشترط وجودَ عائدٍ يعودُ للجملة الأولى وهو لديه مفهوم من سياق الكلام.

الزمخشري ذهب إلى جواز الوجهين في الجملة المعطوفة الرفع والنصب والخالية من الضمير العائد لأن الجملة الأولى ذات وجهين.

أن مسألةَ تصحيحِ المثال تطرَّقَ لها علماء النحو كالزيادي، والسيرافي، وابن يعيش، وألزموا الجملةَ وجودَ العائدِ الذي يعودُ إلى "**زيدٍ**" في الجملةِ الأولى.

أن هناك من العلماء من جوَّزَ خلوَّ الجملةِ الجاريةِ خبرًا عن المبتدأِ من الضميرِ البتة كابن جني.

قائمة المصادر والمراجع

أصول النحو لابن السراج تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة.

ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، مطبوعات دار الكتب العلمية، 2011م.

الإقليد شرح المفصل، لابن عمر الجندي، تحقيق ودراسة: د. محمود أحمد الدراويش منشورات وزارة التعليم العالي الطبعة الأولى2002م.

الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد التميمي النحوي، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى.

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، منشورات دار السلام مصر الطبعة الأولى2007م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالم، لأبي محمد بن قاسم المرادي، شرح وتعليق عبد الرحمن علي سليمان، منشورات دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2008م.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، مطبوعات دار القلم، الطبعة الأولى، 2000م.

جامع الدروس العربية للغلاييني، تحقيق وتعليق د. منصور علي عبد السميع وآخرون، منشورات دار السلام، مصر الطبعة الثالثة، 2014م.

الجملة العربية، د. إبراهيم إبراهيم بركات، الطبعة الثانية.

الجملة الفعلية، د. علي أبو المكارم، منشورات مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

الجملة الدنيا والموسعة في كتاب سيبويه دراسة وصفية تحليلية، دكتور علاء إسماعيل الحمزاوي أستاذ العلوم اللغوية جامعة المنيا.

الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخرالدين قباوة، الطبعة الخامسة1995م..

حواشي المفصَّل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوْبين، رسالة علمية تحقيق ودراسة حماد بن محمد التمالي، إشراف الدكتور يوسف عبد الرحمن الضبع، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية 1982م

الخصائص لابن جني، تحقيق: الشربيني شريدة، منشورات دار الحديث القاهرة، 2007م.

دلالات التراكيب لمحمد محمد أبي موسى، كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دراسة بلاغية ، الطبعة الثانية، دار التضامن 1987م.

شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الأندلسي تحقيق مصطفى العجيلي ، إشراف ، أ، د، مصطفى الصادق العربي كلية الآداب جامعة المرقب قسم اللغة العربية، 2007م

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات دار الثرات العربي، القاهرة1980م.

شرح التسهيل لابن مالك تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، منشورات دار هجر للطباعة والتوزيع والإعلان.

شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة: سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق وتعليق: د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ليبيا.

شرح الكتاب للسيرافي تحقيق: ثلة من الأساتذة مطبعة دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة.

شرح المفصَّل لابن يعيش تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، منشورات دار سعد الدين، الطبعة الأولى2013م.

علل النحو لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، منشورات مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى.

الفوائد الضيائية المعروف بشرح ملا جامي شرح كافية ابن الحاجب في النحو، منشورات مكتبة البشرى، كراتشي، الطبعة الأولى2011م.

الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة.

المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى.

المحرر في النحو للهرمي، تحقيق: د. منصور علي محمد عبد السميع، مطبوعات دار السلام، الطبعة الثانية.

المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص د. محمود جفال ، مطبوعات الجامعة الأردنية.

المحَصَّل في شرح المفصَّل لِلُّورَقِي رسالة ماجستير جامعة المرقب، كلية الآداب قسم اللغة العربية تحقيق: عبد المولى محمد الدبار، من جواز حذف المبتدأ والخبر إلى المنصوب

على الاشتغال، إشراف الدكتور : محمد عبد السلام ابشيش2007م.

معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، لبنان، الطبعة الثالثة.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله، منشورات دار الفكر، لبنان، الطبعة السادسة.

من نحو المباني إلى نحو المعاني بحث في الجملة وأركانها، د. محمد طاهر الحمصي، منشورات دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003م.

لمفصَّل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية لبنان، الطبعة الأولى.

المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثالثة.

النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق: أ. رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،1999م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، منشورات المكتبة الوقفية.